وزارة الشؤون المحلية

وزارة الشؤون المحلية

معرض صحفي حول الندوة الصحفية التي انتظمت يوم الأربعاء 27 ماي 2020 تحت اشراف وزير الشؤون المحلية لطفي زبتون لتقديم انشطة و برامج الوزارة و أهم التوجهات 1

بـــــلاغ 32

برنامج الندوة 33

دعم دور البلديات في مجابهة انتشارفيروس كورونا 34

اهدف الحراك الوظيفي للفترة 2021-2023 39

بطاقة منظومة المعرف الوحيد 40

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات 41

معرض صحفي باللغة الفرنسية 48

الفجر
جريدة الفجر التونسية

27/05/2020

لطفي زيتون: وزارة الشؤون المحلية ستطلق استشارة وطنية حول العمل البلدي في جوان المقبل

دعا وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها.

وأكّد زيتون خلال ندوة صحفية اليوم الاربعاء 27 ماي 2020 انه وفي اطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ان وزارة الشؤون المحلية ستطلق استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.

وللإشارة أشرف لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي. وتطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين.

شبكة تونس الآن
TUNISIA NOW

27/05/2020

ندوة صحفية حول برامج وزارة الشؤون المحلية وأهم توجهات الإطار القانوني والتشريعي للامركزية

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.
هذا كما تطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين.

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.

تونس ULTRA
27/05/2020

من بينها رخص البناء الإلكترونية: زيتون يعلن عن إجراءات لرقمنة البلديات

أكد وزير الشؤون المحلية، لطفي زيتون، خلال ندوة صحفية، انعقدت الأربعاء 27 ماي/ أيار 2020، أن أهم ما ينتظره هو إعادة هيكلة وزارته التي تشرف على الحكم المحلي الذي يمثل "خيارًا استراتيجيًا للدولة التونسية وخيار الباب السابع من الدستور".

وأشار زيتون إلى وجود 86 بلدية مستحدثتها أغلبيتها العظمى ليس لها مقرات، مبرزًا أن مستوى التأطير في هذه البلديات وفي جميع البلديات منخفض جدًا حيث لا يتجاوز 11 في المائة، وأن الوزارة ستقوم بجهد كبير لتصل إلى نسبة 20 في المائة من التأطير في البلديات على الصعيد الوطني. وبيّن، في هذا الصدد، أنه سيتم تقديم حوافز للإطارات كي تتدخل في توفير التأطير للبلديات.

shareلطفي زيتون: وزارة الشؤون المحلية ليست وزارة إشراف على البلديات لكنها جهاز مرافقة ودعم وتوفير التكوين والتمويل،وأكد أن وزارة الشؤون المحلية ليست وزارة إشراف على البلديات لكنها جهاز مرافقة ودعم وتوفير التكوين والتمويل وتقديم التوجيهات المتعلقة بالحوكمة، لافتًا إلى أن الوزارة تشكو ضعفًا في الجانب القانوني وضعفًا في جهاز التفقدية الذي يعدّ جهازًا مهمًا لمرافقة ومتابعة الحوكمة في البلديات وأوضح أن الوزارة ستعمل مستقبلًا على 3 محاور أساسية، يتعلّق المحور الأول بتحسين

الأول بتحسين وتعزيز الحوكمة المالية والتسيير وتأطير البديات، والثاني يهم موضوع الرقمنة الذي قال إنه سيكون مدخلًا أساسيًا لمحاصرة الفساد إن وجد، على حدّ تعبيره.

وأشار لطفي زيتون إلى أن صدور المرسوم المتعلّق بالمعرّف الوحيد مؤخرًا ومن ثم، وفي الأسبوع ذاته، صدور الأمر المفصل لهذا المعرّف الذي سيكون مرفوقًا بأعلى درجات الحماية، مضيفًا أن هناك مشروعًا آخر يتعلّق بإرساء البنية التحتية المندمجة الخاصة بالإطارات المحلية من بلديات ودوائر ومستودعات، فضلًا إلى توفير شبكة معلوماتية عصرية مؤمنة تضمن خدمات ذات جودة للمواطن.

وبيّن أنه سيتم أيضًا تطوير الخدمات الإلكترونية لكل الخدمات والوثائق التي تستخرج من البلديات، إذ سيصبح بإمكان الإدارات التي تطلب من المواطنين هذه الوثائق النفاذ إليها مباشرة على غرار وزارات العدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون الخارجية.

shareلطفي زيتون: نعمل على تقليص العمل بإجراءات التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل كما أعلن الوزير عن مشروع تمّ الشروع في إنجازه وهو يهم رخص البناء الإلكترونية حيث لن يعود المواطن مطالبًا بتوفير عديد الوثائق. وأبرز، فيما يهم موضوع التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل، تحديد الإدارات التي تطلب هذه الوثائق والعمل على تقليصها. كما سيتم تمكين المواطنين من الخارج من الحصول على وثائق على غرار رسوم الزواج بشكل إلكتروني.

وأفاد، في سياق متصل، أنه سيتم العمل على الحراك الوظيفي، موضحًا أن هذا الحراك سيعتمد على رغبات المواطنين الذين يريدون التنقل إلى بلديات وفي الوقت ذاته على حاجة البلديات إلى نوعية من الموظفين. كما سيتم العمل على مشروع تأهيل منظمة تخزين الحالة المدنية.

أما المحور الثالث، فهو يهمّ، وفق الوزير، التشاركية بين البلديات، حيث سيتم تركيز التعاون الأفقي بينها من خلال تأسيس تنسيقيات جهوية وربما وكالات خدمات بلدية على غرار وكالة بلدية تونس، علاوة على التعاون مع المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

وزير الشؤون المحلية :المعرف الوحيد لا يتعلق بالرقابة الأمنية والنشاطات السياسية

عقدت اليوم وزارة الشؤون المحلية ندوة صحفية بمقر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالعاصمة خصصت لتقديم أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية .

و شدد وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون بالمناسبة ان من بين اولويات الوزارة في المرحلة القادمة العمل على ضرورة تعميم الرقمنة بمختلف الادارات التابعة للوزارة والبلديات بالإضافة الى المسألة المتعلقة بالموارد البشرية .

و في هذا الاتجاه ،بين الوزير ان معدل نسبة التاطير في مختلف البلديات يصل الى 11% وان عددا منها لا يتجاوز 2 % ما يمثل اشكالية كبرى لدى البلديات في التصرف في الميزانيات مشيرا ان جزء من هذه الميزانيات مجمد لدى بعض البلديات لغياب الاطارات التي لها القدرة على التصرف في الموارد المالية للبلديات
اما فيما يتعلق بالمعرف الوحيد ،اكد الوزير ان هذا الاخير ليس له علاقة بالرقابة الامنية او النشاطات السياسية بل يسمح فقط بتخزين المعطيات المتعلقة بكل مراحل حياة المواطن منذ ولادته (وظيفة المواطن، اقامته، الزواج وغيرها من المعطيات التي يمكن ان تحتاجها الادارة في تقسيم الارث واستخراج وثيقة الوفاة) .
هذا وعرج الوزير في ذات السياق ان هذه المعطيات تبقى سرية ولا تطلع عليها سوى الأجهزة الإدارية المختصة.

27/05/2020

زيتون: قريبا اطلاق استشارة وطنية لتقييم مدى نجاح الأداء البلدي

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي هذا كما تطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة على عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين، ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية

وكالة البوصلة الاخبارية

27/05/2020

زيتون: قريبا اطلاق استشارة وطنية لتقييم مدى نجاح الأداء البلدي

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.

هذا كما تطرَّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلِّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرِّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ ا لبرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدَّوليين.

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتَّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.

27/05/2020

لطفي زيتون :"المعرف الوطني الوحيد لا يتعلق بأي رقابة على الأنشطة المالية أو الاقتصادية أو السياسية "

قال وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون، إنّ مشروع المعرّف الوطني الوحيد للمواطن الذي تشتغل عليه الحكومة حاليا هو "منظومة جديدة تتضمن كل المعطيات المتعلقة بالحالة المدنية منذ الولادة حتى الوفاة".

وأفاد زيتون خلال ندوة صحفية بمقر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية اليوم الأربعاء 27 ماي 2020، إن هذا المشروع لا يتعلق بأي رقابة على الأنشطة المالية أو الاقتصادية أو السياسية، وفق تعبيره.

Business News عربي

27/05/2020

لطفي زيتون: من الصعب انجاز مشاريع جديدة في البلديات بسبب الكورونا

أكد وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون خلال ندوة صحفية عقدها اليوم الاربعاء 27 ماي 2020 بمقر الوزارة، انه سيتم تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني بخصوص التشاركية في اعداد مشاريع التنمية بالبلديات حيث سيتم العمل على احداث مجلس يجمع قيادات المجتمع المدني لتبادل المقترحات و الافكار في ما بينهم و العمل على تحديد المشاريع ذات الأولوية.

و أضاف زيتون أن ازمة كورونا أحدثت شرخا كبيرا في ميزانية البلديات تقدر بحوالي 500 مليون دينار و هو ما سيجعل من الصعب القيام بمشاريع جديدة خلال المدة القادمة داعيا المواطنين بالبلديات الى تفهم ذلك.

وأكد زيتون أن الوزارة ستعمل في المستقبل على تحسين وتعزيز الحوكمة في ما يتعلق بالجانب المالي وفي ما يتعلق بتسيير وتأطير البلديات.

كما ستذهب أكثر في اتجاه الرقمنة وهو ما يعتبر مدخلا أساسيا لتطوير العمل المحلي ومكافحة الفساد وأداة لتسهيل ربط المواطن بالإدارة.

وأضاف الوزير أنه قد تم إقرار جملة من المشاريع في هذا الصدد ومن أهمها المعرف الوحيد للمواطن والذي تم إصدار المرسوم الخاص به و من شأنه أن يفتح صفحة جديدة في العلاقة بين المواطن و الادارة، كما سيتم العمل على إرساء البنية التحتية المندمجة وتطوير الخدمات الإلكترونية والعمل على مشروع متعلق برخص البناء الإلكترونية وقد بدأ انجازه بالفعل.

وأضاف زيتون أن التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل ستكون الكترونية كما سيتم استخراج الوثائق بشكل إلكتروني بالنسبة للمواطنين بالخارج.

وسيتم بعث بورصة خاصة بالحراك الوظيفي حيث ستكون الأولوية للبلديات التي لديها نقص.

وأكد لطفي زيتون في سياق اخر أن الوزارة ستعمل على ان تكون التشاركية بين البلديات سببا للتقليص من التشتت حيث بين زيتون أنه سيقع العمل على التعاون الأفقي من خلال تنسيقيات جهوية ووكالات خدمات بلدية عوض إعادة رسم خرائط البلديات.

هذا وبين لطفي زيتون أنه سيقع خلال شهر جوان إطلاق الاستشارة الوطنية لتقييم مسار اللامركزية.

Babnet Tunisie

27/05/2020

لطفي زيتون: الرقمنة مدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد

باب نات - أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.

هذا كما تطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة إلى

عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين.

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.

27/05/2020

برامج وزارة الشؤون المحلية وأهم توجهاتها محور ندوة صحفية

تونس 27 ماي (وات)- خصصت الندوة الصحفية التي عقدها وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون، اليوم الأربعاء، لعرض أنشطة وبرامج الوزارة، وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية، باعتباره خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي، لاسيما فيما يتعلق...

الرأي العام
الحقيقة أولا..

27/05/2020

لطفي زيتون: الرقمنة مدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلي

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون، صباح يوم الأربعاء، على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية.

وتطرَّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلِّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرَّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمَّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدَّوليين.

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتَّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها.

ومن المنتظر أن تطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.

27/05/2020

أزمة الكورونا أحدثت ثغرة كبرى في ميزانية البلديات تقدر ب500 مليون دينار

أفاد وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون اليوم 27 ماي 2020 خلال ندوة صحفية أن الوزارة تعمل في المستقبل على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

1: تحسين وتعزيز الحوكمة فيما يتعلق بالجانب المالي أو كذلك فيما يتعلق بتسيير وتأطير البلديات.

2: الرقمنة وهو ما يعتبر مدخلا أساسيا لتطوير العمل المحلي ومكافحة الفساد وأداة لتسهيل ربط المواطن بالإدارة.

وأضاف الوزير أنه قد تم إقرار جملة من المشاريع في هذا الصدد ومن أهمها؛

المعرف الوحيد للمواطن والذي تم إصدار المرسوم الخاص به

إرساء البنية التحتية المندمجة

تطوير الخدمات الإلكترونية

مشروع متعلق برخص البناء الإلكترونية وقد بدأ انجازه

التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل بطريقة الكترونية

استخراج الوثائق بشكل إلكتروني بالنسبة للمواطنين بالخارج

بعث بورصة خاصة بالحراك الوظيفي حيث ستكون الأولوية للبلديات التي لديها نقص.

3: التشاركية بين البلديات للتقليص من التشتت حيث بين لطفي زيتون أنه سيقع العمل على التعاون الأفقي من خلال تنسيقيات جهوية ووكالات خدمات بلدية عوض إعادة رسم خرائط البلديات.

وأضاف أن التشاركية ستكون كذلك مع المجتمع المدني مشيرا أنه سيقع العمل على بعث مجلس يجمع قيادات المجتمع المدني لطرح أفكارهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم.

أيضا التشاركية مع الشركاء الدوليين.

هذا وبين لطفي زيتون أنه سيقع خلال شهر جوان إطلاق الاستشارة الوطنية لتقييم مسار اللامركزية.

هذا وأفاد وزير الشؤون المحلية أنه من الصعب جدا الحديث عن القيام باستثمارات جديدة حاليا مضيفا أن أزمة الكورونا أحدثت ثغرة كبرى في ميزانية البلديات تقدر ب500 مليون دينار.

التيماء
جريدة ثقافية إجتماعية

27/05/2020

في ندوة صحفية لطفي زيتون: وزارة الشؤون المحلية ليست وزارة اشراف على البلديات، هي جهاز مرافقة ودعم وحماية المصالح، تعمل على استراتيجية الحوكمة المالية والتسيير والعلاقة مع المواطن

عقد وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون ندوة صحفية امس الأربعاء 27 ماي 2020 بمقر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لعرض الأنشطة وبرامج الوزارة واهم التوجهات، وكان اهم ما جاء في كلمته للصحفيين: بعد ان اقرت هذه الحكومة الفصل بين وزارة البيئة ووزارة الشؤون المحلية لتصبح والأول مرة وزارة مستقلة سنعمل على إعادة هيكلتها وهيكلة القطاع المهم بالبلاد الحكم المحلي الخيار الدستوري والاستراتيجي في الباب السابع من الستور التونسي والذي يعتبر من مقومات الانتقال الديمقراطي في البلاد وتقريب السلطة من الشعب ونقل جملة من الصلاحيات الى المستوى المحلي، وقد اثبتت الازمة التي مرت بها البلاد بعد تشكيل الحكومة ومواجهة خطر انتشار فيروس كورونا ان هذا الخيار الاستراتيجي هو خيار صحيح وجد المواطن فيها السلطة قريبة منه على ذمته ممثلة من كامل الاطياف السياسية تحافظ على الحد الأدنى من الخدمات التي تقدمها الدولة سوى في خدمات الحالة المدنية او منظومة النظافة التي كانت تشتغل بكامل قواها وكذلك تفعيل المجالس الجهوية، والانتقال الى هذا الخيار بسرعة تجاوزت إمكانيات الدولة حيث ان

التيماء
جريدة ثقافية إجتماعية

نصيب 350 بلدية من الميزانية هو واحد فاصل اثنين بالمائة بمداخيل ذاتية ودعم من الدولة يصل الى أربعة فاصل سبعة بالمائة. وكان خيار التوسع في احداث البلديات لمسنا فيه خطرا قد بحدث تفاوتا بين البلديات ذات التمويل والبلديات الـ 86 المستحدثة دون إمكانيات ودون مقرات وبمستوى تأطير منخفض جدا سنعمل على هذا الموضوع لأنه مفتاح من مفاتيح نجاح عمل السلطة المحلية وإعطاء حوافز للإطارات للالتحاق لهذه البلديات.

وأكد وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون ان الوزارة ليست وزارة اشراف على البلديات بل هي جهاز مرافقة وجهاز دعم وحماية المصالح، توفر التكوين والتوجيهات فيما يخص الحوكمة وسنعمل على هيكلتها نظرا للضعف الموجود في المجال القانوني وضعف في تفقدية مراقبة الحوكمة، نحن عازمون على استكمال هذا القانون واصلاح منظومة مراقبة الحوكمة في اقرب الآجال. وفي المستقبل سنشتغل على ثلاثة محاور أساسية وهي: تحسين وتعزيز الحوكمة في المالية والتسيير والحوكمة في التطهير في البلديات وكذلك موضوع الرقمنة، المدخل الأساسي لتطوير العمل المحلي ومحاصرة الفساد وتسهيل علاقة المواطن بالإدارة والحكم المحلي والتخفيض من أعباء المواطن. وقد بدانا بجملة من المشاريع منها المعرف الوحيد للمواطن الذي صدر في شانه مرسوم حكومي يهم كل حياة المواطن بأهم المعلومات الشخصية في اعلى درجات الحماية والفاعلية والوزارة بصدد إنجازه بالتعاون مع وزارة الاتصال والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية. وأيضا مشروع البنية التحتية المندمجة الخاصة بالادارات المحلية والبلديات

التيماء
جريدة ثقافية إجتماعية

والدوائر والمستودعات وربطها بشبكة معلوماتية عصرية مؤمنة عالية التدفق تضمن خدمات عالية الجودة لفائدة المواطن. وكذلك مشروع تطوير الخدمات الالكترونية لكل الخدمات والوثائق المستخرجة من البلديات وتعميمها على ذمة الإطارات ونفاذ مباشر للوزارات التي تحتاجها كوزارة التربية ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الخارجية بالنسبة لمواطنينا المقيمين بالخارج. وأيضا مشروع بدا إنجازه بشراكة أمريكية والمتعلق برخص البناء الالكترونية بالبلديات الكبرى سيقع تعميمها فيما بعد على كل البلديات وكذلك مشاريع التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل والامضاء الالكتروني للتخلص وحصر حالات الامضاء التي تصدر منها هذه الوثائق.

تسعى وزارة الشؤون المحلية بعد فصلها عن وزارة البيئة في حراك دائم لإصلاح عديد المنظومات الخاصة بالعمل البلدي والحوكمة الرشيدة والعلاقات مع المواطن وتقريب خدماتها منه والمشاركة الفعلية في المسار التنموي والرقي بالوطن بفضل كفائة وسداد النظر لإطاراتها وحكمة مسيريها.

27/05/2020

وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون يشرف على ندوة صحفية، أهم ما جاء فيها مزيد تكوين الإطارات و العملة ورقمنة الإدارة

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع لأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات

بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.

هذا كما تطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية

27/05/2020

وزير الشؤون المحلية يشرف على ندوة صحفية، خصّصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهمّ التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية

أشرف وزير الشّؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.

هذا كما تطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين.

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.

تلفزة TV

27/05/2020

من استراتيجيات وزارة الشؤون المحلية: قريبا.. رخص البناء عبر منصة رقمية

تلفزة تي في - منى الحرزي :تعمل وزارة الشؤون المحلية على رقمنة المعاملات والخدمات التي يتلقاها المواطن من الهياكل التابعة لها على غرار البلديات

ومن البرامج المستقبلية لوزارة الشؤون المحلية وفق ما اعلن الوزير لطفي زيتون ، رقمنة الخدمات الادارية اهمها ان تكون رخص البناء رقمية اي يتم استخراجها عبر المنظومة الرقمية بدل تكبد المواطن عناء الانتظار

.وأكد زيتون أن من أهم أهداف الوزارة في الفترة القادمة هي رقمنة الخدمات وتطوير عمل البلديات

27/05/2020

زيتون: قريبا اطلاق استشارة وطنية لتقييم مدى نجاح الأداء البلدي

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.

هذا كما تطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين.

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية.

27/05/2020

زيتون: قريبا اطلاق استشارة وطنية لتقييم مدى نجاح الأداء البلدي

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين (...)

27/05/2020

زيتون: قريبا اطلاق استشارة وطنية لتقييم مدى نجاح الأداء البلدي

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.

هذا كما تطرّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدّوليين. ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية

شبكة تونس الآن
TUNISIA NOW

27/05/2020

ندوة صحفية حول برامج وزارة الشؤون المحلية وأهم توجهات الإطار القانوني والتشريعي للامركزية

أشرف وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون صباح يوم الأربعاء 27 ماي 2020 على ندوة صحفية، خصصت لعرض أنشطة وبرامج الوزارة وأهم التوجهات بخصوص الإطار القانوني والتشريعي للامركزية الذي يعتبر خيارا استراتيجيا لدعم الحكم المحلي تعمل على ترسيخه الوزارة مع الأطراف المتدخلة لاسيما فيما يتعلق ببرامج التكوين والتأطير ودعم البلديات بالموارد البشرية على غرار برنامجي الحراك الوظيفي والانتداب الخصوصي.

هذا كما تطرَّق الوزير إلى مسألة الرقمنة كمدخل أساسي لتطوير وتسهيل العمل المحلِّي وذلك من خلال تركيز منظومة المعرِّف الوحيد، علاوة إلى عرض أهمّ البرامج المتعلقة بالاستثمارات البلدية والنظافة والعناية بالبيئة وبرامج دعم الوزارة للبلديات بالتعاون مع الشركاء الدَّوليين.

ودعا الوزير إلى ضرورة العمل على مزيد التنسيق والتشاور بين السلط المحلية والجهوية والتَّعاون الأفقي بين البلديات لاسيما المحدثة منها، هذا وفي إطار تقييم مسار اللامركزية ومجلة الجماعات المحلية ستطلق وزارة الشؤون المحلية استشارة وطنية في جوان المقبل ستضم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونواب البرلمان والخبراء وكل الأطراف الفاعلة بهدف تقييم مدى نجاح الأداء البلدي على ضوء ما تضمنته فصول مجلة الجماعات المحلية,

27/05/2020

زيتون: المعرّف الوحيد لا يعني مراقبة الأنشطة السياسية والاقتصادية

صرّح وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون لموزاييك أنّ مشروع المعرّف الوطني الوحيد للمواطن الذي تشتغل عليه الحكومة حاليا هو منظومة جديدة تتضمن كل المعطيات المتعلقة بالحالة المدنية منذ الولادة حتى الوفاة، ولا يتعلق بأي رقابة على الأنشطة المالية أو الاقتصادية أو السياسية، وفق قوله.

27/05/2020

زيتون: المعرّف الوحيد لا يعني مراقبة الأنشطة السياسية والاقتصادية

صرّح وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون لموزاييك أنّ مشروع المعرّف الوطني الوحيد للمواطن الذي تشتغل عليه الحكومة حاليا هو منظومة جديدة تتضمن كل المعطيات المتعلقة بالحالة المدنية منذ الولادة حتى الوفاة، ولا يتعلق بأي رقابة على الأنشطة المالية أو الاقتصادية أو السياسية، وفق قوله.

موزاييك

27/05/2020

زيتون: مشروع المعرف الوطني الوحيد منظومة جديدة تتضمن كل المعطيات المتعلقة بالحالة المدنية"

قال وزير الشؤون المحلية لطفي زيتون، اليوم الأربعاء، إنّ مشروع المعرّف الوطني الوحيد للمواطن الذي تشتغل عليه الحكومة حاليا هو "منظومة جديدة تتضمن كل المعطيات المتعلقة بالحالة المدنية منذ الولادة حتى الوفاة".

وأفاد خلال ندوة صحفية بمقر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إن هذا المشروع لا يتعلق بأي رقابة على الأنشطة المالية والاقتصادية أو السياسية، وفق تعبيره في تصريح لموفدة شمس آف آم على عين المكان.

تغطية قناة نسمة للندوة الصحفية لوزارة الشؤون المحلية المنعقدة يوم الأربعاء 27 ماي 2020

تغطية قناة تلفزة تي في للندوة الصحفية لوزارة الشؤون المحلية المنعقدة يوم الأربعاء 27 ماي 2020

تغطية قناة تلفزة تي في للندوة الصحفية لوزارة الشؤون المحلية المنعقدة يوم الأربعاء 27 ماي 2020

تغطية القناة الوطنية الأولى للندوة الصحفية لوزارة الشؤون المحلية المنعقدة يوم الأربعاء 27 ماي 2020

27/05/2020

بـــــــلاغ

تنظم وزارة الشؤون المحلية ندوة صحفية يوم الاربعاء 27 ماي 2020 على الساعة العاشرة صباحا بمقر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وتخصص هذه الندوة الى عرض أنشطة وبرامج وزارة الشؤون المحلية وأهم التوجهات فيما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية على غرار:

- الإطار القانوني والتشريعي للامركزية وبرنامج التكوين ودعم قدرات البلديات
- برامج الدعم لوزارة الشؤون المحلية لفائدة البلديات
- منظومة المعرف الوحيد للمواطن
- الحراك الوظيفي والبرنامج الخصوصي للإنتدابات
- دور البلديات في التصدي لجائحة كورونا
- برنامج الاستثمار للبلديات
- وكالة الخدمات البلدية
- برنامج دعم النظافة والعناية بالبيئة
- التعاون الدولي

27/05/2020

ندوة صحفية لتقديم أنشطة وبرامج وزارة الشؤون المحلية وأهم التوجهات

10 :00 -09 :30 :تسجيل المشاركين

10 :15-10 :00 :كلمة السيد لطفي زيتون وزير الشؤون المحلية

10:35-10:15 :اسئلة ممثلي وسائل الاعلام

11.00-10.35: الإجابة على الأسئلة

11:15-11 :00 :استراحة قهوة

27/05/2020

دعم دور البلديات في مجابهة انتشارفيروس كورونا

في إطار االستجابة الوطنية ملواجهة تداعيات أألزمة الصحية الراهنة، تولت وزارة الشؤون املحلية وضع برنامج لدعم البلديات على االضطالع بدورها على أفضل وجه .و للغرض تولت منذ بداية شهر مارس 2020تحويل مبلغ مالي قدره 2.76 مليون دينار لتلبية االحتياجات العاجلة للبلديات ملكافحة انتشار الفيروس و باملوازاة مع ذلك تولت بالتعاون مع منظمة العمل الدولي وبدعم من الجامعة الوطنية للمدن التونسية والجامعة السويدية للمدن إعداد دراسة ميدانية لتقييم قدرة 350بلدية للحد من انتشار جائحة "كورونا "في تونس (االمكانيات املتوفرة، التدابير املتخذة، التحديات،)...

وقد أفضى هذا املسح إلى توفير البيانات بخصوص املوارد البشرية واللوجستية املوضوعة على ذمة الـ 350بلدية واملتمثلة أساسا في :

- العدد الجملي للعملة 28380 :عامل
- عدد العملة املخصصين لرفع النفايات املنزلية 13026 :عامل
- عدد السائقين املخصصين لرفع النفايات املنزلية :2778عامل
- عدد العملة املخصصين لتعقيم الفضاءات العامة 2196 :عمال
- عدد الشاحنات القالبة 570 :شاحنة
- عدد الشاحنات الضاغطة 727 :شاحنة
- عدد الجرارات 1205 :جرارا
- عد بخاخات الظهر 995 :بخاخا
- عدد البخاخات املقطورة 246 :بخاخا

27/05/2020

دعم دور البلديات في مجابهة انتشارفيروس كورونا

من جهة أخرى، أكدت 88.1 %من البلديات أن مدى توفر وجاهزية الجانب اللوجستي لديها (من خالل نقص املعدات واآلليات)مثل أهم صعوبة في تعاملها مع جائحة "كورونا "تلتها، بنسبة 66.3%، الصعوبات املتعلقة باملوارد البشرية واملتمثلة أساسا في قلة اليد العاملة أو توفر االختصاص .ومثل ضعف التنسيق مع اإلدارة املركزية حوالي 34.6%من مجموع الصعوبات املقترحة

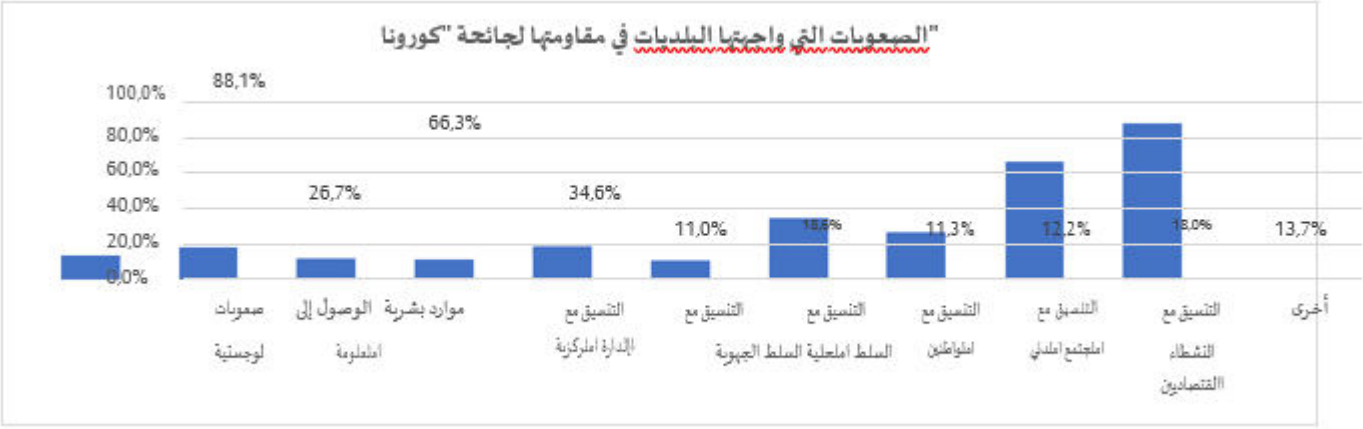

بناءا على مخرجات هذه الدراسة تم ضبط احتياجات البلديات في 04عناوين رئيسية:

حماية عمال النظافة بالبلديات من خالل توفير زي عمل واقي متكامل للعملة املكلفين ب :

- جمع النفايات املنزلية،
- عمليات التعقيم،
- نقل ودفن املوتى من جراء الوباء
- عمليات التعقيم في الفضاء العام ومراكز العمل:
- توفير مضخات محمولة سعة 16ل oتوفير آليات رش مقطور،
- توفير مواد مطهرة.

27/05/2020

دعم دور البلديات في مجابهة انتشارفيروس كورونا

- دعم الدور التحسيس ي للبلدات من خالل إعداد املحتوى العلمي بالشراكة مع خبراء في امليدان وطباعة كميات من املعلقات التوعوية تم توزيعها عبر دوائر الشؤون البلدية على كافة البلديات،
- وضع برنامج تكوين خصوص ي لتطوير قدرات العملة بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، ومعهد الصحة والسالمة املهنية واإلدارة العامة لتفقدية طب الشغل ودلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون االجتماعية،
- ولدعم هذه املبادرة من الوزارة، قامت حوالي اثنتا عشر منظمة دولية بإعادة توجيه برامجها الحالية، بالنسبة للبعض منها،

بينما قام البعض اآلخر بفتح تمويالت مختصة مما مكن من تعبئة ما يناهز 10مليو دينار تضاف إلى 2.760مليو دينار التي سبق أن خصصتها الوزارة لهذا الغرض . وبالتنسيق مع الوزارة، انطلقت عملية الشراء بسرعة، واستلم البلديات على دفعات معداتها.

وبالتالي فإن كل بلدية في تونس قد تلقت أو هي بصدد تلقي:

مجموعة معدات حماية لكل عون مكلف بجمع النفايات المنزلية

مجموعة معدات حماية لعشرة أعوان مكلفين بتعقيم الفضاءات العامة

حقيبة معدات حماية ألربعة أعوان مكلفين بنقل المتوفين.

- آلة رش مقطور
- 10مضخات محمولة سعة 16ل،
- 20.000لتر من مواد التعقيم
- 10 موزعات للصابون والورق الصحي

27/05/2020

دعم دور البلديات في مجابهة انتشارفيروس كورونا

مثلت هذه التعبئة املثالية واالللتزام الالمحدود، بين اإلرادة السياسية والشركاء ألجانب وموظفي اإلدارة املركزية والجهوية واملحلية، وكذلك املزودين املتعاونين جدا، خير سند للبلديات وداعم أساس ي لكفاحهم اليومي من أجل تحمل مسؤولياتهم تجاه متساكنيهم وتوفير أفضل ما يمكن من الحماية للمواطنين.

جدول 1:املوارد املالية التقديرية املرصودة من قبل الشركاء الفنيين واملاليين

	عدد البلديات	املوارد املالية التقريبية املرصودة
USAID	151	1 500 000 USD
GIZ	41	300 000 €
UE	109بلدية + 12 مجلس جهوي	1 100 000 €
COOPERATION SUISSE – Pays Bas /PNUD	31	200 000 €
AFD	18	150 000 €

27/05/2020

دعم دور البلديات في مجابهة انتشارفيروس كورونا

جدول 2:إجمالي عدد املقتنيات:

العناصر	الكميات
معدات حماية لكل عون مكلف بجمع النفايات املنزلية	13.026
معدات حماية لعشرة أعوان مكلفين بتعقيم الفضاءات العامة	3.500
معدات حماية ألربعة أعوان مكلفين بنقل املتوفين	1.400
آلة رش مقطور	350
مضخات محمولة سعة 16ل،	3.500
موزعات للصابون والورق الصحي	
مواد التعقيم م3	10.000

27/05/2020

اهدف الحراك الوظيفي للفترة 2021-2023

تحريك و إعادة توظيف حوالي **900** اطار في اختصاصات ذات أولوية لفائدة الجماعات المحلية

النتائج المنتظرة

الترفيع في المعدل العام لنسبة التأطير بثلاثة نقاط

آليات الحراك الوظيفي

تنفيذ برنامج الحراك الوظيفي للوظيفة العمومية الموجه للجماعات المحلية :

عن طريق آليات الإلحاق النقلة، و إعادة التوظيف

تفعيل الفصل 8 من مجلة الجماعات المحلية و استحداث وضعية إدارية جديدة :

آلية الوضع على الذمة

الفئة المستهدفة والاختصاصات و آليات التنفيذ

الأعوان العموميين العاملين بالوظيفة العمومية

الأعوان العموميين العاملين بالقطاع العام

الاختصاصات ذات الأولوية

إطارات التصرف الإداري و المالي	55
إطارات هندسية مختصة	110
إطارات فنية	415
إطارات تكنولوجيات المعلومات	285

آليات التنفيذ : بورصة رقمية للحراك الوظيفي

27/05/2020

بطاقة منظومة المعرف الوحيد

المشروع :	**المعرف الوحيد للمواطن**	
الأهداف المرجوة :	- إرساء مرجعية موحدة للتعريف بالمواطن من خلال إسناد معرف وحيد يسند منذ الولادة - تيسير تبادل البيانات بين مختلف نظم المعلومات القطاعية في إطار الاحترام الكامل لمتطلبات حماية المعطيات الشخصية - تمكين الهياكل العمومية من آليات رقمية تمكنها من الحصول مباشرة على البيانات الخاصة بالمواطن في إطار ما يسمح به التشريع الجاري به العمل دون الحاجة لمطالبة المواطن بتوفيرها في صيغ ورقية.	
الأطراف المعنية بالإنجاز :	- وزارة الشؤون المحلية - وزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي (المركز الوطني للإعلامية) - الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية	
الأطر المرجعية :	- قرار المجلس الإستراتيجي للاقتصاد الرقمي بتاريخ 23 سبتمبر 2015 - برنامج "تونس الرقمية 2020" - مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 جانفي 2017 بين كل من وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية	
مكونات المشروع ووضعية الإنجاز :	مكونات المشروع	وضعية الإنجاز
	إرساء سجل المعرف الوحيد	تم إحداث النسخة الأولى من السجل وجاري استكمال أعمال التجارب والمصادقة
	الإطار القانوني والترتيبي	تم إصدار المرسوم المؤسس للمعرف والأمر التطبيقي (ماي 2020)
	إرساء مجلس المتابعة	مبرمج خلال شهر جوان 2020
	تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالتصرف في سجل المعرف الوحيد	تم استكمال إجراءات طلب العروض وبصدد المصادقة على النتائج من قبل اللجان الرقابية ذات الاختصاص

27/05/2020

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات

تبعا لما تم تداوله من مواقف وآراء بخصوص **إعلان بلدية الكرم يوم 19 ماي 2020 إحداث صندوق للزكاة**، وإنارة للرأي العام، وجب تقديم التوضيحات التالية:

1/ على مستوى الإطار والمبادئ العامة

- يندرج الموضوع في إطار تنزيل أحكام الفصل 138 من مجلة الجماعات المحلية الذي خول للجماعات المحلية **فتح حساب خاص لدى محاسبها العمومي** لرصد **محصول الهبات** وتخصيصه **وجوبا** لتمويل أو المساهمة في تمويل **مشاريع ذات مصلحة عامة**.

- يكتسي الموضوع أيضا **صبغة مالية** ويندرج بالتالي **ضمن إختصاص مصالح وزارة المالية** المؤهلة قانونا لتفسير مختلف الجوانب **الإجرائية الفنية** ذات العلاقة بفتح الحساب الخاص.

- يستحسن تفادي إعتماد أية تفسيرات لا علاقة **لها بالجانبين القانوني والمالي** والتي من شأنها إضفاء **أبعاد شخصية أو دينية أو عقائدية** للمسألة المطروحة.

- ضرورة القيام **بقراءة شاملة للنظام المالي للجماعات المحلية** لوضع مسألة الحساب الخاص **في إطاره العام** وخاصة من حيث حرص مجلة الجماعات المحلية على تكريس المبادئ المتصلة خاصة بـ:

- حسن توظيف الموارد وفقا **لقواعد الحوكمة الرشيدة** (الفصل 126)، وهو ما يتطلب **مسك حسابية موحدة** يسهل الرجوع إليها في إطار الآليات القانونية المعتمدة في مجال **المتابعة والمساءلة**.

27/05/2020

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات

* إعداد الميزانية السنوية **في وثيقة شاملة وموحدة وواضحة**، على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة تتضمن **كل الموارد والنفقات** ومختلف التعهدات (الفقرة 1 من الفصل 130، وبالتالي فإنه **لا فائدة من تعدد فتح الحسابات للجماعة المحلية الواحدة** الذي من شأنه **المساس بمبدأ وحدة الميزانية وشموليتها.**

* لا يمكن لأي جماعة محلية التعهد بنفقات **إذا لم تكن مشمولة بإعتمادات مرخص فيها ومفتوحة بالميزانية** (الفقرة 2 من الفصل 177)، وبالتالي فإن موارد الهبات **تندرج ضمن إطار الميزانية** إيرادا وإنفاقا.

- إن إستصدار منشور وزارة الشؤون المحلية عدد 12 بتاريخ 18 ماي 2020 **تم بعد التنسيق التام مع المصالح المختصة بوزارة المالية** والذي تضمن الجوانب الإجرائية والفنية لتفعيل الفصل 138 من مجلة الجماعات المحلية **بعيدا عن أية إعتبارات أخرى**، وأن لا علاقة بإستصداره مع إعلان إحداث بلدية الكرم لصندوق الزكاة بل في إطار **الإجابة عن إستفسارات سابقة لبعض البلديات بخصوص إجراءات إحداث حساب خاص لمجابهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.**

<u>2/ على مستوى الجانب القانوني</u>

إقتضت الفقرة الأولى من الفصل 138من مجلة الجماعات المحلية ما يلي: "تعمل الجماعات المحلية على **فتح حساب خاص** لدى محاسبها العمومي لرصد **محصول الهبات وتخصيصه وجوبا** لتمويل أو المساهمة في تمويل **مشاريع ذات مصلحة عامة"**.

27/05/2020

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات

وعلى هذا الأساس فإن:

- الموارد المتأتية من الهبات **هي جزأ لا يتجزأ من موارد ميزانية الجماعة المحلية** طبقا لأحكام الفصل 137 من مجلة الجماعات المحلية، وبالتالي فإن الهبات **ليست موردا منفصلا** عن موارد الميزانية.
- الحساب الخاص لا يفتح **إلا لدى المحاسب العمومي التابع للدولة** وليس لدى هياكل مالية أخرى على غرار المؤسسات البنكية. ويتعين في هذا المجال التفريق بين الحساب الخاص المنصوص عليه بالفصل 138 من مجلة الجماعات المحلية من جهة، **والحسابات الخاصة في الخزينة وأموال المشاركة والصناديق الخاصة التابعة لميزانية الدولة** مثلما عرفها القانون الأساسي عدد 15لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية (الفصول من 29 إلى 33) من جهة أخرى، **نظرا لإختلاف طبيعة كل منها.**

- الحساب الخاص **مخصص لقبول الهبات،** وليس لقبول موارد مالية إعتيادية التي يمكن تنزيلها بصفة عادية بالميزانية **شريطة** أن تكون هذه الموارد المالية **مرخص للجماعات المحلية في إستخلاصها** طبق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل، وفي خلاف ذلك يكون المورد المستخلص **غير قانوني.**

- الحساب المذكور **لا يقتصر على الهبات فقط،** بل يشمل أيضا **المبالغ المرصودة من قبل الأطراف التي تربطها بالجماعة المحلية علاقة شراكة** طبقا لأحكام الفقرة 2 من الفصل 138 وهو ما يدعم الرأي المتعلق **بوحدة الحساب إذ في خلافه يتعدد إحداث الحسابات بتعدد المجالات.**

27/05/2020

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات

- إن الموارد المالية المتأتية من الهبات **تخصص وجوبا** لتمويل أو المساهمة في تمويل **مشاريع ذات مصلحة عامة"** وبالتالي فإنها تدرج **بميزانية التنمية** إيرادا وإنفاقا وتخصص للغرض الذي أحدث من أجله الحساب الخاص، **ولا يمكن إستعمالها لإسناد مساعدات مالية لذوات طبيعية أو معنوية.**

3/ على مستوى الجانب الإجرائي الفني

إقتضت الفقرة الثالثة من الفصل 138 ما يلي: "يتم فتح الحساب **بطلب** من رئيس الجماعة المحلية بناء على **مداولة مجلسها**. ويتعين **إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختص** بهذا القرار ويقع **إعلام العموم** بكل الوسائل المتاحة .كما إقتضت الفقرة الخامسة من الفصل 138 ما يلي:

يصادق مجلس الجماعة المحلية على **برنامج استعمال الاعتمادات** المنصوص عليها بهذا الفصل **في نطاق الميزانية السنوية** وتصرف هذه الإعتمادات وفق **نفس القواعد والإجراءات** الخاصة بنفقات الجماعات المحلية.

وعلى هذا الأساس فإنه:

- يتم على مستوى البلدية **تقديم طلب** في فتح الحساب الخاص من قبل رئيس البلدية بناء على **مداولة** مجلس الجماعة المحلية المعنية يبلغ لوالي الجهة وأمين المال الجهوي المختص ومحاسب الجماعة المحلية.

- **التصرف في المال العام محجر** على رؤساء الجماعات المحلية وأعضاء مجالسها المنتخبة حيث ينحصر دور رئيس الجماعة المحلية **في صفة آمر قبض وصرف.**

- **للوالي** إذا إرتأى أن **القرار مخالف للقانون ممارسة حق الإعتراض** لدى المحكمة المختصة طبقا لأحكام مجلة الجماعات المحلية.

27/05/2020

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات

- يتعين على الجماعة المحلية إعلام **العموم** بكل الوسائل المتاحة بقرار فتح الحساب الخاص ويكون ذلك **لممارسة حق الإعتراض لمن له مصلحة في ذلك وللتعريف بالإجراء** المتخذ من قبل الجماعة المحلية **بغاية الإنخراط فيه.**

- تولي المحاسب العمومي فتح حساب خاص **لا يعني البتة ومثلما ذهب إليه البعض فتح حساب مكرر لدى نفس المحاسب ولفائدة نفس الجماعة المحلية،** بل أن المصالح المختصة بوزارة المالية حددت الجانب الإجرائي الفني **بمسك حسابية خاصة بهذه الموارد المتأتية من الهبات والنفقات المرتبطة بها** بالنظر إلى أن تنزيل هذه الموارد يتم **صلب تبويب الميزانية** ويمكن الجماعة المحلية من **تحقيق الغاية المرجوة من فتح الحساب الخاص بمفهومه الوظيفي** وليس بمفهومه الشكلي.

- تعهد المحاسب العمومي بجمع التبرعات بحسابية الجماعة المحلية **وإدراج هذه الموارد خارج الميزان** (بإعتبارها لم تدرج بتقديرات الموارد والنفقات إبان المصادقة على الميزانية وهي غير قابلة للإنفاق بمجرد تحصيلها)، كما أنه **لا يمكن تحديد مبلغها مسبقا،** لذا وجب **ضبط مدة زمنية لجمع الهبات** يتم بإنقضائها ضبط المحصول النهائي وتسلم في شأنه **شهادة** لرئيس الجماعات المحلية.

- ضرورة **مصادقة** مجلس الجماعة المحلية على **برنامج استعمال الاعتمادات لممارسة دوره الرقابي،** وبالتالي يتعين إيجاد **ترابط وتناسق** بين **مجالات صرف الهبات ومجال تدخل الحساب الخاص والغاية من إحداثه.**

- **تنقيح الميزانية** إيرادا وإنفاقا على ضوء **الموارد المحققة** من محصول الهبات

27/05/2020

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات

وتنزيلها بالتبويب المحدد بالتراتيب الجاري بها العمل (الجزء الخامس من العنوان الثاني - الباب 91) **بإعتبارها موارد موظفة** لا يجوز إستعمالها إلا في الأغراض التي خصصت من أجلها.

- تصرف هذه الإعتمادات وفق نفس **القواعد والإجراءات الخاصة بنفقات الجماعات المحلية**، وبالتالي فإنها تكون خاضعة لأحكام مجلة المحاسبة العمومية.

- يتم **نقل فواضل هذه الحسابات** من سنة إلى أخرى ما لم يتقرر خلاف ذلك بمناسبة ختم الميزانية.

<u>وبناءا على ما تقدم ذكره،</u>

فإن المسألة المطروحة ذات أبعاد قانونية وإجرائية فنية **لا تستوجب الإنجرار وراء تأويلات أخرى** من شأنها **الإنحراف بالغاية التي من أجلها تم إقرار هذا الإجراء صلب مجلة الجماعات المحلية** الذي يهدف إلى تمكين الجماعات المحلية من تعبئة موارد مالية خصوصية **توظف لمجالات محددة بذاتها،**

وذلك بالإضافة للمجهود الإعتيادي الذي تبذله الجماعة المحلية إعتمادا على مواردها الذاتية ووفق ما ترسمه من أولويات وأهداف.

وهو ما يحملنا على تناول **مسألة التدبير الحر** التي أسس لها الباب السابع من الدستور وكرستها مجلة الجماعات المحلية بتخويل المجالس المنتخبة تسيير شؤونها المحلية بنفسها **ودون الحاجة لأية موافقة مسبقة** من السلطة المركزية أو ممثليها داخل مجالات إختصاصها، إلا أن هذا المبدأ **قد يثير بعض المخاطر** ويطرح العديد من التساؤلات حول **حدوده الدستورية والقانونية**، إذ لا يخول للجماعات

27/05/2020

توضيحات وزارة الشؤون المحلية بخصوص إحداث حسابات التبرع للبلديات

المحلية تسيير شؤونها **دون التقيد بالصلاحيات والضوابط التي حددها لها القانون ودون إخضاعها للمراقبة اللاحقة على شرعية أعمالها وقراراتها** من ذلك وعلى سبيل المثال ما يتعلق بـ:

- إدارة المصالح المحلية **وفق مبدأ التدبير الحر** طبقا لأحكام الدستور والقانون **مع احترام مقتضيات وحدة الدولة** (الفصل 4) **ومراعاة مقتضيات الدفاع الوطني والأمن العام** (الفصل 22).

- إحترام **مبدأ الشرعية المالية** مقابل ما تتمتع به الجماعات المحلية **من حرية التصرف** (الفقرة 2 من الفصل 126).

- **الإلتزام بالمجالات التي حددها القانون لصرف الموارد المالية** وذلك بأن تخصص موارد الجماعات المحلية **لسد نفقات تقتضيها إدارة الشؤون المحلية** ومصلحة الجماعة المحلية المعنية (الفصل 128).

ومهما إختلفت الآراء والتوجهات، فإن المسار اللامركزي هو **خيار دولة** بالأساس أقره الدستور وكرسته مجلة الجماعات المحلية ونصوصها التطبيقية، كما تعمل الدولة في إطار الإيفاء بالتزاماتها على **توفير مقومات الفاعلية والنجاعة** للمنظومة اللامركزية الجديدة، بإعتباره **خيارا وطنيا إستراتيجيا** لا رجعة فيه يساهم في **تدعيم أركان الجمهورية الثانية ومؤسساتها الدستورية وفي بناء ديمقراطيتها الناشئة، وذلك بإعطاء الجماعات المحلية المكانة التي تستحقها في إطار إحترام القانون**، بهدف تحسين الإطار الحياتي للمواطنين وضمان مشاركتهم في إدارة الشأن المحلي **بكل مسؤولية وإقتدار**.

Lancement du permis de construire électronique

27/05/2020

Le ministère des Affaires locales a annoncé, mercredi, le lancement du projet du permis de construire électronique.

Ce projet, développé en collaboration avec l'Agence américaine de coopération internationale (USAID), a été déployé dans les municipalités de Tunis, Sfax, Kébili, Kef et Kairouan.

Il sera bientôt généralisé aux autres municipalités, selon le ministère.

Ce service s'inscrit dans le cadre de la stratégie de digitalisation que le gouvernement a lancé pour moderniser l'administration tunisienne.

Samira Laabidi : “Le ministère des Affaires locales a veillé à équilibrer les opérations de désinfection avec les opérations de lutte antiparasitaire”

27/05/2020

Dans une déclaration accordée à Tunisienumerique, ce vendredi 29 mai 2020, la directrice générale de la protection de l’environnement auprès du ministère des affaires locales, Samira Lâabidi a indiqué que la campagne nationale de lutte antiparasitaire a démarré depuis janvier dernier malgré la crise sanitaire due à la propagation du coronavirus en Tunisie.

Notre interlocutrice a ajouté que son département a appelé toutes les municipalités à désinfecter les régions dans le but de lutter contre les insectes et de limiter la propagation du coronavirus.

Lâabidi a, notamment, ajouté que ,le ministère des affaires locales a démarré, en collaboration avec la municipalité de Tunis les opérations de désinfection par drones dans 5 gouvernorats, spécialement dans les endroits où il y a beaucoup d’insectes, à l’instar de la Sebkha de Sijoumi, Raouad, la Sebkha de Soliman à Nabeul, Oued Miliane et la Sebkha de Moutawasset à Kairouan.

La responsable a, par ailleurs, annoncé que la gêne causée par la propagation des insectes cette année est élevée par rapport aux années précédentes, soulignant que cela est dû à la pandémie du coronavirus ainsi qu’ aux fluctuations climatiques.

Samira Laabidi : “Le ministère des Affaires locales a veillé à équilibrer les opérations de désinfection avec les opérations de lutte antiparasitaire”

27/05/2020

Dans une déclaration accordée à Tunisienumerique, ce vendredi 29 mai 2020, la directrice générale de la protection de l'environnement auprès du ministère des affaires locales et de l'environ…
Dans une déclaration accordée à Tunisienumerique, ce vendredi 29 mai 2020, la directrice générale de la protection de l’environnement auprès du ministère des affaires locales et de l’environnement, Samira Lâabidi a indiqué que la campagne nationale de lutte antiparasitaire a démarré depuis janvier dernier malgré la crise sanitaire due à la propagation du coronavirus en Tunisie.
Notre interlocutrice a ajouté que son département a appelé toutes les municipalités à désinfecter les régions dans le but de lutter contre les insectes et de limiter la propagation du coronavirus.
Lâabidi a, notamment, ajouté que ,le ministère des affaires locales a démarré, en collaboration avec la municipalité de Tunis les opérations de désinfection par drones dans 5 gouvernorats, spécialement dans les endroits où il y a beaucoup d’insectes, à l’instar de la Sebkha de Sijoumi, Raouad, la Sebkha de Soliman à Nabeul, Oued Miliane et la Sebkha de Moutawasset à Kairouan.
La responsable a, par ailleurs, annoncé que la gêne causée par la propagation des insectes cette année est élevée par rapport aux années précédentes, soulignant que cela est dû à la pandémie du coronavirus ainsi qu’ aux fluctuations climatiques.

Tunisiens à l'étranger : vers l'allègement des actes administratifs

27/05/2020

Le ministre des Affaires locales, Lotfi Zitoun, a annoncé un ensemble de mesures dans le cadre des projets de digitalisation entrepris par son ministère, et ce mercredi 27 mai 2020, lors d'une conférence de presse.

Il a précisé qu'un projet visant à alléger le processus administratif à destination des Tunisiens résidant à l'étranger était en cours, en collaboration avec le ministère des Affaires étrangères. Certains actes administratifs seront, bientôt, digitalisés, selon Lotfi Zitoun.

Il a ajouté, dans ce sens, que le ministère travaillait activement sur la numérisation d'autres services, en particulier les actes administratifs tels que la légalisation de signature et copie conforme.

La liste des cas nécessitant ces documents sera réduite, selon le ministre des Affaires locales.

Tunisiens à l'étranger : vers l'allègement des actes administratifs

27/05/2020

Lotfi Zitoun a, également, révélé, que son ministère avait lancé un autre projet de digitalisation relatif à l'obtention des permis de construire. Un service de E-construction développé en partenariat avec l'Agence américaine de coopération internationale (USAID) a été déployé dans les municipalités de Tunis, Sfax, Kairoun, Kef et Kébili et sera, bientôt, généralisé.

Le ministère a, par ailleurs, annoncé que des guichets rattachés aux municipalités seraient prochainement installés dans les hôpitaux pour enregistrer les naissances et les décès, afin de permettre une mise à jour plus efficace de la base des données relative à l'état civil.

Consultation nationale pour évaluer le processus de décentralisation, en juin.

27/05/2020

La décentralisation est un choix stratégique pour renforcer la gouvernance locale, a souligné, mercredi, Lotfi Zitoun, ministre des Affaires locales. S'exprimant, à Tunis, lors d'un point de presse pour dresser les choix de son département concernant le cadre juridique et législatif de la décentralisation, le ministre a souligné la nécessité de renforcer les programmes de formation et d'encadrement et de consolider l'effectif des communes à travers un plan spécifique de recrutement.

Par ailleurs, le ministre a réaffirmé l'importance de la digitalisation en matière de gouvernance locale, citant à ce propos, la mise en place du système d'identifiant unique et la coopération horizontale entre les mairies notamment avec celles fraichement créées. Le ministre a dévoilé le programme de son département lié aux investissements municipaux, la propreté, la protection de l'Environnement et l'appui des municipalités avec les concours des partenaires internationaux.

Sur un autre plan, le ministre a annoncé le démarrage, en juin prochain, d'une consultation nationale pour évaluer le processus de décentralisation et l'efficacité du code des collectivités locales. Cette consultation, a-t-il dit , devrait regrouper les composantes de la société civile, les partis politiques, les élus du parlement, les experts et tous les intervenants concernés.

Affaires locales : Les municipalités à l'épreuve !

27/05/2020

Lourde en conséquences budgétaires, la guerre contre le coronavirus n'a pas été facile. Endettées, les communes continuent à souffrir dans leur chair, en manque de moyens humains et logistiques nécessaires.

Au siège de la Caisse des prêts et de soutien aux collectivités locales (Cpscl), établissement public autonome, jouxtant son département, Lotfi Zitoun, ministre des Affaires locales, a donné une conférence de presse post-confinement au cours de laquelle il a fait le point de la situation. Soit ce qu'ont déjà réalisé les 350 communes du pays dans leur lutte anti-pandémie et ce que le ministère compte faire dans les mois à venir. Certes, la guerre contre le coronavirus n'a pas été aussi facile, lourde en conséquences budgétaires. Endettées, nos communes continuent à souffrir dans leur chair, en manque de moyens humains et logistiques nécessaires.

Secouées par la crise sanitaire, souligne le ministre, elles ont subi une perte de 500 millions de dinars investis en matière d'hygiène et d'actions de protection et de stérilisation suite à la propagation du Covid-19. Il faut dire qu'à situation exceptionnelle, mesures exceptionnelles.

Et bien que des difficultés aient pesé sur la dynamique du pouvoir local dont l'instabilité des conseils municipaux et la faiblesse du taux d'encadrement des cadres (moins de 11%), M. Zitoun a fait valoir le rôle capital qu'ont joué les 350

Affaires locales : Les municipalités à l'épreuve !

27/05/2020

communes dans la période du confinement total. Mises à rude épreuve, elles ont, quand même, résisté à la gravité de l'épidémie, à la faveur d'un travail participatif de coordination impliquant l'Etat et les autorités régionales et locales, témoigne le ministre. Pour lui, en ces temps de corona, accorder à la région des prérogatives propres à elle a été alors un choix stratégique, tout en consacrant l'unité de l'Etat. N'empêche ! Plusieurs municipalités ont du mal à faire face à la conjoncture. Donc, une telle mission a été accomplie dans la douleur, avec les moyens du bord. Leurs budgets réunis ne représentent que 1,5% de celui de l'Etat, selon Lotfi Zitoun.

Ce qui a exigé de leur fournir des fonds supplémentaires à hauteur d'environ 3 MD, en guise d'appui financier exceptionnel, afin de les aider à mieux gérer leurs affaires locales pendant la crise. «Les municipalités sont des éléments actifs dans la stratégie nationale de lutte contre le coronavirus, mais aussi les partenaires stratégiques à l'effort de l'Etat à bien des égards », résume M. Zitoun. A preuve, leur implication, volontiers, dans la stérilisation des rues et d'autres espaces, les campagnes de sensibilisation aux risques de contamination et à la propreté dans la question, les opérations d'enterrement des victimes du Covid-19…

Affaires locales : Les municipalités à l'épreuve !

27/05/2020

Textes d'application en instance

Côté juridique, la décentralisation a besoin de la loi pour être ferme et efficace. Dans ce sens, le ministre a passé en revue les textes d'application du Code des collectivités locales qu'il faut mettre en vigueur, en tant qu'un des catalyseurs du développement local. Il s'agit, d'après lui, de 34 lois et décrets-lois dont seulement 13 officiellement promulgués au Jort. Ce qui semble insuffisant pour être fait dans l'esprit constitutionnel. D'où il est temps de hâter le pas vers une décentralisation réelle. D'autant que l'autonomie des régions demeure encore un objectif qui se profile à l'horizon.

Quel avenir pour nos communes ? Le ministre semble voir loin. Il prévoit trois grandes priorités. Tout d'abord, la bonne gouvernance qui mérite d'être renforcée davantage au niveau de la finance locale, la gestion et l'encadrement. Ensuite, la digitalisation comme rempart contre la corruption et voie royale au service du citoyen.

Le ministre a tenu à aborder l'apport de l'identifiant unique objet d'un projet de loi en cours d'élaboration Cela dit, une base de données référentielle propre à chaque citoyen, grâce à quoi il bénéficiera des prestations numériques sans recours aux traditionnelles formalités administratives assez lourdes. Soit tous les services intégrés dont on a besoin (santé, Cnss…) seront ainsi digitalisés. De même pour les différents documents de l'état civil (légalisation de signature, copies conformes..).

Affaires locales : Les municipalités à l'épreuve !

27/05/2020

Il sera également procédé à la mise en place des guichets uniques dans les hôpitaux destinés aux extraits de naissance et des attestations de décès. M. Zitoun a parlé aussi de l'e-construction, une plateforme numérique offrant le permis de bâtir. Actuellement en cours d'étude, le projet de mobilité fonctionnelle vise à accroître le taux d'encadrement communal d'ici 2023, avec pour objectif le redéploiement au profit des communes de 900 cadres dans plusieurs spécialités. Cela se fera par détachement, mutation, réaffectation ou mise à disposition.

Côté coopération, il devra se dérouler dans le cadre d'un partenariat participatif. Car la décentralisation est une responsabilité collective qui fait appel à l'Etat, aux partis, au citoyen, à la société civile et aux bailleurs de fonds. L'affaire municipale est une préoccupation communautaire, dit-il, annonçant que l'expérience d'une agence de services municipaux sera généralisée. Deux ans après les municipales de 2018, Lotfi Zitoun a indiqué qu'une évaluation à mi-parcours de la décentralisation aura lieu au cours du mois prochain.

Lors d'une consultation élargie regroupant toutes les parties concernées, l'on procédera à des révisions touchant le Code des collectivités locales et la loi électorale. En attendant les prochaines élections régionales à l'orée de 2022.